علاقات العراق الدولية: قراءة تحليلية للمحددات الحاكمة للتوجهات المستقبلية

ا.د حيدر علي حسين **م.م سجى نبيل عزيز**
hyder_irq@uomustansiriyah.edu.iq sajah.nabeel@uomustansiriyah.edu.iq
كلية العلوم السياسية / الجامعة المستنصرية

الملخص

تتضح إمكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي ينعكس على مضامين الاتجاهات التي تتخذها علاقات العراق الدولية، بدءا من محيطه القريب نحو عمقه الاقليمي وامتدادا لطريقة ادارته لعلاقاته مع العالم، من خلال مجموعة معطيات متطورة يمكن ان ترسم الحالة المستقبلية لعلاقات العراق الدولية. مع وجود عناصر محددة تسهم في صياغة معالم هذا التوجه في مساره المستقبلي.

برغم حالة عدم الوضوح التي رافقت الأداء السياسي العراقي الخارجي وطبيعة علاقاته الدولية والإقليمية والتي وفرتها مجموعة عوامل ومسببات، لعل اهمها ما يتعلق بالقدرة على الفعل الخارجي المتوازن وقصور الخيارات. الا ان التسليم باستمرار تراجع قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية متطورة، تسير نحو بنية مستقبلية لسياسته الخارجية وعلاقاته يعد خطأ كبيراً، اذ يمكن ان نؤشر وجود تغيير في سياسة العراق الخارجية مما ينعكس على طبيعة علاقاته الدولية والإقليمية عبر ادراك هيكلية القوة ومتطلبات الدور العراقي الخارجي ضمن توجه تحكمه المصالح العليا والحاجة المتبادلة ومزيد من الواقعية في الأداء السياسي، مع بقاء وجود العناصر المحددة لتكون الاتجاهات المستقبلية لعلاقات العراق الإقليمية والدولية والتي من شانها ان تمثل الاطار العام الذي يتحكم بالحالة المستقبلية والتي تتمحور في ادراك الذات ومكونات القوة المتاحة والكامنة

والعناصر الضاغطة، ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر الفاعلية على شكل تخطيط يلبي متطلبات كل مرحلة، وهنا تتضح الاستراتيجية المستقبلية على وفق عناصر القوة والموارد والفرص ومرونة الحركة والنظام السياسي وغيرها.

يعالج هذا الموضوع المحددات الأساسية لإداء عراقي مستقبلي في إطار علاقات الدولة ضمن بيئتين دولية واسعة وإقليمية ضيقة، فضلا عن طبيعة مستقبل اتجاهات سياسة العراق الخارجية في ضوء حالة متطورة من الاداء السياسي الذي يهدف الى صيانة الحاجات والمصالح العليا للدولة وتوسعها من خلال العلاقات مع الدول الأخرى.

الكلمات المفتاحية: العراق، العلاقات الدولية، الاداء السياسي، السياسية الخارجية، التوجهات المستقبلية.

المقدمة

لا يمكن التسليم بان قلة الخيارات وتراجع القدرة على الأداء السياسي على المستوى الدولي وضعف التخطيط الاستراتيجي في السياسة الخارجية العراقية سيكون العنصر الحاكم كمحدد في الاتجاهات المستقبلية لعلاقات العراق الدولية. وهذا يعني من الخطأ التسليم باستمرار قصور قدرة العراق على بناء علاقات وروابط خارجية، وغياب الاتجاهات المستقبلية لعلاقاته الدولية. اذ يمكن ان نشير الى وجود تغيير في علاقات العراق الدولية من خلال التركيز على المحفزات الجديدة الدافعة التي تشكل نمطية الحالة العراقية للأداء في اطار العلاقات الدولية من خلال فهم وادراك هيكلية القوة وطبيعة الاداء العراقي الخارجي لا سيما بعد التحول في القدرة على مواجهة التحديات الارهابية، والسعي الدؤوب نحو التقارب الواقعي من الدول على المستويين الإقليمي والدولي ضمن توجه تحكمه المصالح

العليا والحاجة المتبادلة فضلا عن الدور المقابل الذي اتجه نحو الانفتاح على العراق استجابة لأدراك اهميته ومكانته في التحالفات وتوازنات القوى الاقليمية.

وهذا يعنى ان التغيير اتجه نحو التحرر من المحددات القديمة نحو محددات تحكم الاتجاهات المستقبلية لمسار العلاقات في بعدها الدولي.

ومن خلال الاداء السياسي المتزن والذي اتضحت ملامحه في العديد من المواقف والقضايا، فأن هناك امكانية لتبلور رؤية واتجاهات مستقبلية للتفكير السياسي العراقي الخارجي، بدأ من محيطه القريب وصولا الى عمقه الاقليمي نحو البيئة الدولية الاوسع على نحو مغاير لما كانت عليه طبيعة العلاقات والمقاربات مع العراق.

ولم تأت هذه التحولات في طبيعة الرؤية السياسية الخارجية العراقية لمسار ومستقبل العلاقات الاقليمية من فراغ، وانما هناك عدة محددات حاكمة وفاعلة اثرت في تكون الادراك العراقي وطبيعة علاقات العراق الدولية وكان لها تأثير في مساحة الاداء العراقي وطبيعة استجابته السياسة للتحولات التي طرأت على الساحة الدولية. مما سيجعل لهذه المحددات أدوار مهمة في رسم ملامح علاقات العراق المستقبلية.

ويمكن القول ان محددات الاتجاهات المستقبلية لعلاقات العراق الدولية يمكن ان تتحدد في إطار مدركات اساسية لمعطيات الواقع وطبيعة العلاقات ومحددات القدرة والتأثير ومن ثم تأتي الاستجابة لمقومات الواقع ومصادر التأثير على شكل تخطيط يلبي متطلبات كل مرحلة، وهنا تتضح الاستراتيجية المستقبلية على وفق عناصر القوة والموارد والفرص، ومرونة الحركة، والنظام السياسي، وغيرها.

يقدم هذا البحث قراءة تحليلية لطبيعة المحددات التي ترتسم في ضوئها علاقات العراق الدولية برؤية تحليلية متطورة تضع الجيوبولتكس والتوازنات والقيادة

ضمن مديات التأثير في صياغة اتجاهات مستقبلية في العلاقات مع الدول الأخرى، في ظل نمو انماط من التحالفات والمحاور واشكال الصراع الجيوسياسي الإقليمي والدولي. وهذا لا يعني دراسة الاتجاهات المستقبلية او كيف ستكون عليه هذه العلاقات وانما دراسة المحددات التي تؤثر في هذه العلاقات وتكوينها.

اهمية البحث:

تنبع اهمية موضوع البحث من معالجة مقاربات مستقبل اتجاهات علاقات العراق الدولية في إطار محددات حاكمة تفرض اتجاهات محددة ترسم مسارات هذه العلاقات وانماطها المستقبلية، فضلا عن كونه موضوعا لم يحظى بالدراسة الكافية نتيجة لمسببات اهمها غياب التحرك والتفكير الاستراتيجي الواضح للعراق طوال المرحلة الماضية.

اشكالية البحث

ينطلق البحث من تفسير المحددات التي تتحكم بالاتجاهات المستقبلية التي ستكون عليها علاقات العراق الدولية وطبيعة الاداء السياسي العراقي في هذا المجال في مرحلة تطورت فيها ادوات التعامل وتغيرت امكانيات التأثير في ظل بيئة دولية مضطربة تحتم على العراق الاستجابة والتكيف مع تحولاتها المتسارعة. على هذا الأساس يمكن صياغة السؤال المركزي للموضوع والذي يتلخص في: ما هي المحددات الحاكمة لاتجاهات العلاقات العراق الدولية في إطار من التحليل الحديث.

فرضية البحث

يستند البحث الى فرضية اساسية مفادها: تتحكم مجموعة من المحددات في تبلور الاتجاهات المستقبلية لعلاقات العراق الدولية، مما يفرض أنماطاً محددة

للأداء السياسي الخارجي ترتبط بالإدراك العراقي لتوظيف مقومات التأثير والقدرة على الأداء في ضوء تحولات البيئة الدولية.

منهجية البحث

اعتمد البحث على مناهج محددة تركز على منهج التحليل النظمي لدراسة المحددات كمدخلات والنتائج كمخرجات ومن ثم توظيف مقترب الوصف والتحليل لتحقيق مقاربة للواقع بالاعتماد على معطيات اللحظة الزمانية التي يمارس العراق فيها دوره السياسي لإدارة علاقاته الدولية.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور رئيسية مترابطة تقدم رؤية حديثة لعلاقات العراق الدولية في بعدها المستقبلي في ضوء محددات حاكمة مؤثرة، اذ جاء المحور الأول بعنوان محددات التوازن والارتباط، في حين قدم المحور الثاني تفصيلا لمحدد الجيوبولتكس، ليقدم المحور الثالث رؤية تحليلية لمحدد القيادة في اتجاهات علاقات العراق الدولية.

المحور الأول: محددات التوازن والارتباط

يرتبط تطور الأداء الاستراتيجي العراقي في مجال السياسة الخارجية بمحددات عديدة لعل الأهم منها ما له علاقة بالتوازنات والارتباطات مع مصالح القوى الدولية، وهذا ما ينعكس على القدرة العراقية لإدارة العلاقات الدولية عبر مسارات متطورة، هذا المحدد يفرض على العراق التحرك نحو مغادرة مرحلة التراجع والخروج من حالة الحياد السلبي والعزلة الاجبارية نحو مرحلة من الفاعلية السياسية على مستوى الأداء الخارجي والبروز بمكانة الشريك الفاعل من خلال توظيف المكانة والمقومات وممكنات التأثير.

لابد أولا من تقديم تفسير لركائز الارتباط والتوازن كونهما محددان اساسيان في تكوين اتجاهات مستقبلية في علاقات العراق الدولية، ففي المرحلة المعاصر أصبحا بمثابة المحور الذي تستند اليه العقيدة السياسة العراقية في إطار التوجه الدولي لبناء علاقات متطورة وواقعية، وهذا يعني ان علاقات العراق المستقبلية تسير في اتجاهين متوازيين يمثل التوازن الجانب الأمني منها لتجاوز المخاطر تجمع بين الامن والمصالح لتحقيق أكبر قدر من المكاسب، في حين يمثل الارتباط مسيار اقتصادي لبناء القوة وامتلاكها.

ان طبيعة التغيير في البيئة الإقليمية والدولية، تفرض على العراق أن يتجه نحو تبني استراتيجيات محددة في اتجاهات علاقاته المستقبلية ، تقوم على اجزاء تكتيكية تسير في اطار التعاون المشترك المحدود، وانماط من الارتباطات التشاركية ذات الصيغة المؤقتة، الى تفاهمات بحسابات مرحلية ومبادرات مشتركة، في التعامل مع القوى الدولية، دون السير نحو اعتماد الخيارات الواسعة القائمة على الشراكات الاستراتيجية، والتحالفات، وذلك لعدم قدرته اي العراق على الايفاء بالتزاماته ضمن هذه الاستراتيجيات بسبب تحديات تفرضها البيئة الداخلية والاستراتيجيات الدولية، ويأتي ذلك لضمان التكيف مع الأوضاع وأيضا لضمان الحصول على هامش من حرية الحركة والمناورة.

وعليه ومن أجل القيام بدور فاعل في حركة التفاعلات الدولية والإقليمية الجارية، فأن على صانع القرار أن يضع في حساباته خيارات التوازن التكتيكي عبر الارتباط بالقوى الدولية والإقليمية المؤثرة في المنطقة، بالاستناد إلى بعض المبادئ التي تقوم على أسس الاحترام المتبادل للسيادة ووحدة الأراضي العراقية، وللخيارات السياسية الداخلية والخارجية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والمساواة والمنفعة المتبادلة، والتعايش السلمي، على أن تكون تلك المبادئ هي

الحاكمة في علاقات العراق الدولية، وأن تكون هي أساس الابتعاد والاقتراب من القوى الكبرى والدول المجاورة للعراق.

من هنا اصبحت اتجاهات العلاقات العراقية تتجاوز أبعاد محددات الامن لتصل إلى ضرورة القيام بوظائف اقتصادية واجتماعية وثقافية وما سواها من المهام (جنسن ١٩٨٩، ١) ومن أجل فهم استراتيجية علاقات العراق الدولية في مسارها المستقبلي في ضوء محددات حاكمة يأتي التوازن والارتباط في مقدمتها فلابد للعراق من تجاوز تعقيدات وصعوبات تحقيق غايات ومقاصد سياسة ودبلوماسية كل دولة على الصعيد الخارجي(محمد ٢٠٢١). لاسيما في ضوء انتشار مفهوم مرحلة غياب القوة الذي يؤشر فقدان القوة التأثيرية للدولة حيال دولة أخرى على وفق الآتية:ياس أبعاد المصالح لكل دولة تروم تحقيقها على الصعيدين الداخلي والخارجي من جانب، ومن ثم البدء في تأمين نفوذها ومصالحها في مناطق متجاورة معها بحسب مؤشر قياس فاعلية استراتيجيتها من جانب اخر(جنسن ١٩٨٩، ٢٣٩)، من هنا بدأ العراق يخطو خطوات أخرى على صعيد تمكين معادلتي الأمن والاستقرار سيما بعد الانتصارات التي تحققت ضد التنظيمات الإرهابية المسلحة ومنها تنظيم (داعش) الإرهابي منذ عام ٢٠١٦، فضلاً عن محاولات إعادة التقييم والمراجعة الشاملة لمجمل الاستراتيجيات السابقة على أمل توطين الأمن وإدارة ملف الاستقرار في داخل العراق وخارج محيطه الإقليمي المعروف، ولكن بشرط العمل على تأمين تنفيذ المعادلة الآتية :

١ – ضمان أمن واستقرار العراق من الداخل.

٢ – محاولة تمكين أهداف إدارة دبلوماسية فاعلة حيال قضايا وأزمات دول الجوار الإقليمي للعراق على مختلف المستويات.

٣ – صياغة أهداف سياسة خارجية عراقية فاعلة بموازاة أداء أكثر فاعلية والابتعاد عن النهج الدبلوماسي الضيق.

وقد ترتب على ذلك أن أصبحت العلاقات العراقية مع أطراف دول المحيط الجغرافي على الدوام غير مستقرة، كما هي عليه دول الجوار التي لديها مداركها وسياساتها تختلف فيما بينها اختلافاً كبيراً من حيث الحجم والقدرة والانتماء والأهداف والطموحات خاصة في علاقاتها مع العراق، ولكل من هذه الدول خصوصية في التعامل مع العراق وأهداف تسعى الى تحقيقها، وهذا يعني ان تحديات السياسة الخارجية العراقية تأتي دول الأطراف الإقليمي، مما جعل العلاقات بينها وبين العراق غير مستقرة وفي حركة دائمة فضلا عن ذلك فان تلك الدول تشاطر العراق في معظم ظروفه وتوجهاته وفي علاقاتها مع بعضها البعض ومع الولايات المتحدة(المهداوي ٢٠١٩، ٣٨).

فضلاً عن ذلك عمل العراق على إعادة تشكيل مفردات سلوكه السياسي من أجل الدخول في تفاعلات أمنية واستراتيجية مع دول الجوار الجغرافي، وهي بيئة موائمة للعراق هذا الأمر يعكس الخروج من نمطية علاقاته السابقة مع البلدان المجاورة، وفي ضل هذا التصور المبدئي ونتيجة لطبيعة التقلبات في القرار السياسي الخارجي وتأثير ، فمن المؤكد أن الدول الاقليمية ستعمل على إيجاد إطار ضامن لتطوير علاقاتها مع العراق(الطائي ٢٠١٨، ٢٥)، وهذا يفسر أن مسارات السلوك السياسي الخارجي تمثل استمرارية لسلوكها الداخلي لما عبر حزامها الخارجي ولا يمكن لها أن تحقق تقدماً جدياً في الفضاءات الجغرافية بمعزل عن الأخيرة.

ونتيجة لذلك فلا بد للعراق ان يلجأ الى استراتيجيات وتكتيكات التوازن والتكييف واتباع سلوك سياسي خارجي يقوم على توازن وحذر بركماتي في الدائرة

الاقليمية من اجل استغلال أكثر كم من نقاط القوة وكبح مكامن الضعف لمعالجة التداعيات السلبية فضرورة امتلاك زمام المبادرة الخارجية من اجل تحقيق غاية اهمها:

١_تبني مبدأ التوازن الواقعي والسير نحو التمكن من الموازنة في تفاعلات المنطقة سيكون بمثابة مرتكز قوة يمكن ان يبرز بقوة على المستوى العراقي الداخلي.

٢_ فاعلية الدور العراقي ضمن حركة التحالفات والعلاقات الجارية يمكنه من امتلاك عنصر المناورة والتخلص النسبي من تداعيات الصراعات الاقليمية.

٣_ تجاوز المعرقلات عبر خيارات التحرك الدبلوماسي والانفتاح والتكييف وامتلاك عنصر المبادرة.

بهذا المعنى **يمكن القول** ان محدد التوازن يفرض على العراق تبني مبدا الوقاية في علاقاته الدولية للحيلولة دون تحول البلاد الى ساحة اضطراب إقليمية ودولية من خلال الابتعاد عن المحاور والصراعات. ويمكن التحرك في إطار التوازن كمحدد لعلاقات العراق الدولية عبر الرؤية المستقبلية من خلال شراكات متعددة المسارات مع القوى الكبرى كالولايات المتحدة والصين من خلال اتفاقيات استراتيجية. اما على الصعيد الإقليمي فان التوازن يفرض نفسه كمحدد لطبيعة العلاقات العراقية من خلال التحول العراقي من مرحلة الاستجابة الجامدة الى حالة من القدرة على إدارة التأثير في علاقات العراق الإقليمية وبخاصة دول الجوار مما يخلق دور متوازن من اجل بناء أسس توازن جيوسياسي يحول دون وقوع العراق في صدام محاور الصراع القائمة. اما المحدد الاخر والمتمثل بالارتباط فهو معطى ضاغط بدوره يؤهل العراق لتحقيق تامين نسبي لمصالحه من خلال ربطها بمصالح الاخرين مما يجعل من العراق مصلحة استراتيجية. ولا يقتصر هذا المحدد على التوازن والارتباط، بل يتطلب نوعا من المزج بينهما في إطار معادلة

تفاعلية تنتج ضمان المصالح وقدر من الاستقلالية في القرار على مستوى العلاقات الدولية المستقبلية(حسين ٢٠٢٢، ١٧).

المحور الثاني: محدد الجيوبولتكس

يقع العراق في مناطق التصادم الجيوبولتيكي الكبرى التي تفرض انماطا من الاضطراب والأزمات فحتمية العامل الجغرافي تعد من المحددات التي يرتسم في ضوئها القرار السياسي العراقي الخارجي مما ينعكس على طبيعة علاقات العراق الدولية، اذ لم يعد المحدد الجيوبوليتيكي مقتصرا على ما يفرضه الموقع والجغرافية على السياسة وانما امتد ليشمل مساحات أوسع تتمثل في جيوبولتيك الطاقة والامن والاقتصاد وغيرها من المجالات.

اما الرؤية الحديثة لمحدد الجيوبولتكس في الحالة العراقية التي تفترض دورا متناميا لهذا المحدد في علاقات العراق المستقبلية تتمثل في تحول مفهوم الجيوبولتيكس تحولاً جذرياً من الارتباط بالجغرافيا وازماتها التي فرضت مراحل زمنية من التوترات الى مفهوم أوسع يتمثل في توظيف الجغرافيا والاستفادة منها. وهذا يعني التخلي عن فرضيات الموقع ومكانته في السياسة والعلاقات والانتقال الى طريقة التوظيف في إدارة الموقع وابرازه كفاعل دولي ضمن اتجاهات بناء العلاقات التي تحكمها المصالح والنفوذ، وهذا يعني ان الاتجاه الحاكم لعلاقات العراق الدولية على المستوى المستقبلي يتطلب التحول في التفكير الجيوبولتيكي العراقي الذي يرتكز على القوة العسكرية ودورها في الحفاظ على الأرض الى تطوير الرؤية الجيوبولتيكية الأمنية التي تضع الامن والاقتصاد والسياسة ضمن مسارات الأداء الذي تتبناه الدولة العراقية مستقبلا.

وبالاستناد الى هذا التحليل **يمكن القول** ان هناك عناصر فاعلة تتحكم باتجاهات علاقات العراق المستقبلية في اطار علاقاته الدولية عدة لعل الاهم من بينها والذي ينطبق على الحالة العراقية ما يتعلق منه (بالبيئة الجيوبوليتيكية)، فهي اولوية كبرى تلعب دور مهم في تبلور اتجاهات العلاقات العراقية وتؤثر فيها ضمن مكونات التشكل والصيرورة وبخاصة في المسار المستقبلي، اذ ستؤدي محددات الجيوبولتيكي وما يفرضه من معطيات دور مهم في تشكل الاتجاه المستقبلي لعلاقات العراق الدولية من ناحية القدرة على الأداء السياسي الخارجي المتوازن او في اطار علاقات الدوائر الإقليمية القريبة وهذا ما يعني ان علاقات العراق الدولية ستكون انعكاسا لما تمثله البيئة الجيوبوليتيكية بالسياسة الخارجية العراقية ببعدها العام الشامل، فيأتي الأداء على مستوى علاقات العراق الدولية انطلاقاً من تطورات الأحداث السياسية والاقتصادية في البيئة الإقليمية القريبة أولا ومن ثم باتجاه البعد الدولي، فضلا عن أولويات محددة ارتكزت على تصورات جديدة كانت بمثابة أساس فكري لإثبات العراق لهويته وتأكيد ذاته، وان كان برؤية نسبية في المرحلة الراهنة وذلك لعدة أسباب يأتي في مقدمتها قصور الخيارات والبدائل وضيق مجال التحرك وتراجع الأداء في القدرة على توظيف أدوات التمكين لدية بفعل موقعة الجيوبوليتيكي في البحث عن تحقيق أهدافه ومصالحة الإستراتيجية.

ولأجل فهم جيوبوليتيك تشكيل صورة العلاقات العراقية الدولية لابد من فهم ما يمثله مكانيا حيث ان الموقع الذي يستند على فكرة موقعه الاستراتيجي كدولة مهمة(محفوض ٢٠١٢، ٢٣). اذ لابد ان نبين السبب الجوهري الذي يؤثر في بنية تكوين اتجاهات إعادة بناء علاقات دولية ومساراتها المستقبلية ، وهو الانسجام العالي بين الجيوبوليتيك والسياسة الخارجية التي تدير العلاقات بأسلوب

محدد ينسجم مع ادراك القيادة للموقع والمكانة والقوة والموارد والفرص والتحديات، اذ يعد الجيوبوليتيك مصدراً أساسياً في إعادة صياغة التصورات حول حدود المجالات الحيوية وأولوياتها بالنسبة للدول ضمن إطار صياغة سياستها الخارجية واعادة تنظيم علاقاتها مع الأطراف الدولية الأخرى. وهذا ما ينطبق على العراق (دلة ٢٠١٦، ١) انطلاقا من حقيقة تأثير الجيوبولتيك في مدركات صناعة القرار.

وعلى هذا الاساس، يؤدي الجيوبولتيك دوراً مهما للدولة في تحديد ورسم سلوك سياستها الخارجية لتعزيز مصالحها القومية تجاه البيئة الخارجية الاوسع (أوغلو ٢٠١١، ٥١)، ذلك التأثير بدا واضحا في معظم الملامح الرئيسة لما شكله الإخلال بتوازن القوى الاستراتيجي للمنطقة من منعطفات كبيرة في شكل التحالفات الإقليمية والأداء على المستوى الخارجي مما يفرض أدوارا محددة يمكن ان يجسدها العراق بالتفاعل مع ما يفرضه عنصر الجيوبولتيك في علاقاته الدولية والمثال على ذلك مشروع التنمية الذي يعد تجسيدا جيوبولتيكيا مهما بالنسبة لسياسة العراق الخارجية بشكل عام ، اذ يفرض مسار العبور الاستراتيجي ان يكون العراق طرفا فاعلا ودولة ارتباطات جغرافية من الفاو حتى أوربا مما يمنح العراق مكانة دولية استراتيجية متزايدة تمكنه من توظيف مقدرات القوة الجغرافية في إدارة علاقاته المستقبلية والخروج من حالة الانعزال التي فرضت عليه منذ عام ٢٠٠٣(مولانا ٢٠٢٣، ١٢-١٤). على هذا الاساس وبقدر من التحليل يمكن ان يرتسم الاتجاه المستقبلي في اطار علاقات متينة تقوم على المصالح والشراكات الدائمة والمنفعة المتبادلة والاعتمادية الاستراتيجية مما يسهم في تفكيك عقد الصراع والتوتر لصالح أولوية المصالح(الشمري ٢٠١٦، ١٨)، وهذا يعني إن المحدد الجيوبوليتيكي لعلاقات العراق الدولية في اطار المسار المستقبلي يتجه نحو تغليب الادراك الاقتصادي والمصالح على اتجاهات الازمة والصراع مما يمنح

العراق فرصة للخروج من تأثير الضاغط الجغرافي وتأثيره في صياغة سياسته الخارجية.

المحور الثالث: محدد القيادة

تمثل القيادة احدى اهم المحددات الحاكمة في بناء علاقات الدولة فالقيادة تمثل ضمن أسس الاستراتيجية في عناصر الدولة اهم المتغيرات التي تتولى مهمة التأثير وتوجيه باقي المتغيرات التي تتركز في الامن والسياسة والاقتصاد. كما تتولى قيادة الدولة عملية صنع القرار وادارته، فهي من يقوم بعملية تفاعل في إطار سلوكي لتأدية المهام والوظائف(مهدي ٢٠٠٧، ١١). ويمكن توضيح مفهوم القيادة السياسية بأنها قدرة وفاعلية وبراعة القائد السياسي بمعاونة النخبة السياسية في تحديد أهداف المجتمع السياسي وترتيبها تصاعديا حسب أولوياتها، واختيار الوسائل الملائمة لتحقيق هذه الأهداف بما يتفق مع القدرات الحقيقية للمجتمع، وتقدير أبعاد المواقف التي تواجه المجتمع واتخاذ القرارات اللازمة لمواجهة المشكلات والأزمات التي تفرزها هذه المواقف، ويتم ذلك كله في إطار تفاعل تحكمه القيم والمبادئ والمصالح العليا للمجتمع(معوض ١٩٨٥، ٩-١٠) . يختصر هذا المفهوم القيادة السياسية بعنصرين هما القائد والنخبة السياسية والقيادة كعملية تضم بالإضافة إلى هذين العنصرين المواقف والقيم(معوض ١٩٨٥، ١٤).

فيما يخص موضوع البحث وعن دور القيادة كمحدد فاعل في تشكل اتجاهات مستقبلية لعلاقات العراق الدولية، فأن نظام برلماني تعددي كالعراق، لا يقتصر دور القيادة على رئيس الوزراء فحسب، بل يمتد ليشمل قادة الكتل السياسية الذين يحددون مستوى الأداء السياسي الخارجي.

وهذا يعني ان القيادة بمكوناتها في العراق تكون بمثابة المحدد انطلاقا من توجهاتها وكيفية رؤيتها للسياسة الخارجية وطبيعة علاقات العراق ضمن البيئة الدولية على وفق عقيدة معينة وإدراك محدد. اذ تفاوتت ادوار القيادة السياسية في صناعة السياسة الخارجية العراقية، مما ينعكس على أنماط العلاقات الدولية التي يسعى العراق الى تكوينها. اذ تؤثر طريقة إدارة القيادة للعلاقات الدولية والعوامل المؤثرة فيها دورا مهما في تشكل المسار المعاصر والمستقبلي لهذه العلاقات مع وجود قيود تنبثق من معطيات ذاتية كان من اهمها التوافقية وتعدد مراكز القرار(عبدالله ٢٠١٠) . والعقيدة التي تتبناها ولابد من الإشارة الى ان القيادة العراقية اثرت بشكل كبير في صياغات القرار الخارجي، من خلال توجيه السياسات والإجراءات التي تؤثر في العلاقات مع الدول الأخرى والمشاركة في القضايا الإقليمية والدولية .

اذ تأثرت السياسة الخارجية العراقية الى حد كبير بالأدوار الداخلية للقوى السياسية المتصدرة للمشهد السياسي، فضلا عن الاداء الذي حققته هذه القوى الحاكمة ودورها الرئيس في تحديد أهداف السياسة الخارجية للبلاد وقراءة مصالحها وأولوياتها مما اوجد اتجاهات خاصة للأداء السياسي العراقي الخارجي فعلى سبيل المثال أثرت توجهات القيادة العراقية وتبنيها لرؤية ومسار ومنهج محدد في صياغة السياسة الخارجية ونوعية القرار وطبيعته تجاه دول الجوار والمنطقة الإقليمية، بما في ذلك توجيهاتها للتعامل مع تحديات الأمن الاستقرار، وتطوير العلاقات الثنائية أو متعددة الأطراف مع الدول المجاورة.

فضلا عن التأثير في بناء الادراك السياسي العراقي ونوعيته ومستوياته فيما يخص طريقة معالجة والتعامل مع التهديدات الإرهابية ومواجهة التطرف. كما يمكن تلمس اثر التفكير الاستراتيجي للقيادة السياسية في مجال السياسة الخارجية

فيما يتعلق بتوجيه السياسات وادارة حركة التفاعل تجاه القضايا سواء على المستوى الدولي والاقليمي مثل التحالفات وطبيعة المشاركة فيها، والتوجه نحو المنظمات الدولية، وتبني مواقف محددة تجاه قضايا اخرى تمس بالأمن و العلاقات والمحاور وبذلك ترتبط قرارات السياسة الخارجية النابعة من توجهات القيادة السياسية بالعلاقات الدولية للعراق وعلى مكانته في الساحة العالمية ومن المهم ان نركز في هذا الجانب على تفاصيل اكثر عمقا في ما يتعلق بالقيادة السياسية ودورها في السياسة الخارجية العراقية كأحد العوامل المؤثرة في بناء العلاقات الدولية(عبدالكريم ٢٠٢٠، ٢٠٦-٢٠٧).

كما ان توجهات القيادة وطريقة تعاملها مع القضايا الدولية يؤثر على الاداء والجهد الدبلوماسي للبلاد مما انعكس على اسلوب الادارة الدبلوماسية وكيفية السير نحو تحقيق روابط استراتيجية في علاقات الدولية في المجال الدولي، وطبيعة التفاوض مع الدول الأخرى وادوات هذا التفاوض، ومكامن القوة التي يتصدى بها العراق للتفاعل مع الاطراف الاخرى. فالقيادة في العراق تمثل القدرة على موازنة العلاقات وبخاصة مع الفاعل الأمريكي مما يمنحها فرصة سانحة لاختبار قدرتها على الأداء الفاعل من خلال ادراكها الصحيح لنمط الحياد او المحاور التي ينبغي ان تتخذها الدولة العراقية، فضلا عن ذلك تكون القيادة بمثابة محدد لعلاقات العراق الدولية في بعدها المستقبلي من خلال دورها كضامن لتحقيق الترابط مع المصالح الدولية ومدى نجاحها في تحويل العراق من مركز تصادم الاستراتيجيات الى بؤرة استثمار في السياسة الخارجية للقوى الدولية(محمد ٢٠٢٤، ١١٢).

الخاتمة

من خلال تحليل المعطيات المقدمة ونتائجها يمكن القول ان اتجاهات العلاقات المستقبلية للعراق في بعدها الدولي لم تعد مرتبطة بمحددات تقليدية أدت الى صياغة نمط من العلاقات القائم على الحياد السلبي والانزواء وفرضيات القدرة وقلة الخيارات، وانما دخلت محددات حاكمة برؤية متطورة تتحدد في ضوئها مسارات هذه العلاقات. وتطبيقا لما وظفناه من منهج البحث والذي يتعلق بالتحليل النظمي فأن نتائج المدخلات والتي تتمثل بالمحددات تتركز بتطور عملية الادراك العراقي نحو تحقيق موازنة دقيقة بين "المحددات الحاكمة وطبيعة الفرص الاستراتيجية التي تؤدي في حال استثمارها الى تحقيق قدرة عراقية على إدارة علاقاته الدولية برؤية تنموية توظف عنصر الجيوبولتكس وتحقق الارتباط والتوازن لحماية الامن وتحقيق المصلحة الاقتصادية مما يفسح المجال لإداء سياسي وتعبير ن قدرة القيادة السياسية على ترصين السياسة الخارجية والانتقال بالعراق من حالة المتلقي الى مرحلة الفاعلية.

بناءً على المحاور التي تمت دراستها، يمكن تلخيص النتائج فيما يلي:

١-أثبتت الدراسة أن القيادة السياسية ومكوناتها وطريقة أدائها وعقيدتها في السياسة الخارجية هي متغير حاكم في إطار المتغيرات المتطورة التي تحدد اتجاهات العلاقات الدولية للعراق

٢-يؤدي الادراك الحديث لعناصر الجيوبولتكس الى تحقيق ترابط بين الموقع والضرورات الأمنية والسياسية والاقتصادية للعراق مما يسمح له الانطلاق برؤية استراتيجية حديثة لبناء علاقات دولية ترتكز على الامن والمصالح المتبادلة.

٣-التوازن والارتباط يفرض على العراق أنماط من التفاعل التي ستحدد طبيعة العلاقات العراقية المستقبلية اذ تفرض هذه المحددات على العراق ان يكون

طرفا فاعلا في معادلات إقليمية ودولية من اجل تحصين امنه وضمان قدرته على الاستدامة المصلحية من خلال الترابط مع المصالح الدولية.

قائمة المصادر

١. أوغلو، أحمد. ٢٠١١. *العمق الاستراتيجي موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية* ، ترجمة محمد جابر ثلجي وطارق عبد الجليل. بيروت : الدار العربية للعلوم ناشرون.
٢. الشمري، محمد. ٢٠١٦. "القيادة والإدراك الاستراتيجي في الشرق الأوسط، تركيا انموذجا". أطروحة دكتوراه. جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.
٣. الطائي، صالح. ٢٠١٨. "نحو سياسة خارجية عراقية رشيدة" مجلة دراسات سياسة واستراتيجية ، العدد.٣٧(تموز):٢٥.
٤. المهداوي، مثنى. ٢٠١٩. "السياسة الخارجية العراقية : والاستقطابات الإقليمية والدولية بعد ٢٠٠٣". مجلة قضايا سياسية ، العدد.٥٧ (نيسان): ٣٨.
٥. جنسن، الويد. ١٩٨٩. تفسير السياسة الخارجية، ترجمة محمد أحمد مفتي و محمد السيد سليم، المملكة العربية السعودية : جامعة الملك سعود.
٦. حسين، حيدر. ٢٠٢٢. "بين التوازن و التكييف الاستراتيجي : رؤية في أنماط السلوك السياسي العراقي الخارجي" مجلة حمورابي. المجلد ١١. العدد.٤١. (آذار): ١٧.
٧. دلة، أمينة. ٢٠١٦. *الجيوبوليتيكية التركية: الحتمية الجغرافية وسؤال الهوية* ، القاهرة: المعهد المصري للدراسات.
٨. طارق ، محمد. ٢٠٢١. "مقترحات السياسة الخارجية العراقية المستقبلية و مبادئها و الاهداف". المركز الديمقراطي العربي.٦ حزيران ٢٠٢١. https://www.democraticac.de/?p=75339
٩. عبد الكريم، علي. ٢٠٢٠. "اشكاليه عدم الاستقرار السياسي في العراق بعد عام ٢٠٠٣". مجلة كلية التربية. جامعه واسط. العدد.٤١. (كانون الاول): ٢٠٦ -٢٠٧.
١٠. عبدالله، جلال.٢٠١٠." القيادة السياسية كأحد مداخل تحليل النظم السياسية" ١٢ اذار، ٢٠١٠. http://bohothe.blogspot.com
١١. محفوض، عقيل. ٢٠١٢. *السياسة الخارجية التركية : الاستمرارية –التغيير*. بيروت : المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.
١٢. محمد، علاء. ٢٠٢٤. *صناعة القرار في السياسة الخارجية العراقية: التحديات والفرص*، بيروت: دار الرافدين.
١٣. معوض ، جلال. ١٩٨٥. "علاقة القيادة بالظاهرة الإنمائية، دراسة في المنطقة العربية". أطروحة دكتوراه. جامعة القاهرة/كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .
١٤. مهدي، ايناس. ٢٠٠٧. "أثر القيادة في صياغة الاستراتيجية (دراسة سياسية تطبيقية مقارنة)". رسالة ماجستير. جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية.

١٥. مولانا، حمد. ٢٠٢٣. "مشروع طريق التنمية العراقي: الأبعاد الجيوسياسية والاقتصادية"، المعهد المصري للدراسات، ورقة بحثية رقم ٤٤، (٢٠٢٣): ١٢-١٤.